

قرار رئيس جمهورية مصر العربية**رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٣****بشأن الموافقة على اتفاق التعاون****في مجال التأمينات والرعاية والتنمية الاجتماعية****بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان****الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٢****رئيس الجمهورية****بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛****قرر :****(مادة وحيدة)****ووفق على اتفاق التعاون في مجال التأمينات والرعاية والتنمية الاجتماعية****بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان ، الموقع في القاهرة****بتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .****صدر برئاسة الجمهورية في ٨ المحرم سنة ١٤٢٤ هـ****(الموافق ١١ مارس سنة ٢٠٠٣ م) .****حسنى هبازك****وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢٠ صفر سنة ١٤٢٤ هـ****(الموافق ٢٤ أبريل سنة ٢٠٠٣ م)**

اتفاق تعاون

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية السودان

في مجال التأمينات والرعاية والتنمية الاجتماعية

إن حكومة جمهورية مصر العربية ويمثلها وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية وحكومة جمهورية السودان ويمثلها وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية ، المشار إليهما فيما بعد بـ"الطرفان" .

إيماناً منهما بأهمية التعاون المشترك في مجالات التنمية الاجتماعية ورغبة في دهم التنسيق الثنائي بين البلدين في المحافل الدولية والإقليمية .

وحرصاً منهما على استمرارية هذا التواصل بما يحقق الأهداف والتطلعات الاستراتيجية في إطار شمولي تكاملي لتعزيز التضامن الأخوي وزيادة التعاون المتبادل في جميع مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية والتأمينات والشئون الاجتماعية .

واستناداً إلى الاتفاق الثقافي الموقع بين البلدين في ١٥ / ٦ / ١٩٦٩

قد اتفقتا على ما يلي :

(المادة الأولى)

يعمل الطرفان على تنمية وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين في مختلف ميادين الرعاية والحماية والتنمية الاجتماعية والتأمينات والشئون الاجتماعية من خلال الوسائل العلمية والقانونية الممكنة ومنها :

١ - عقد الاتفاقيات في مجالات العمل الاجتماعي بما لا يتعارض والقوانين السارية والنظم المعمول بها لدى الطرفين .

٢ - دعم الصلات بين المؤسسات والمراكز والهيئات العاملة في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية والتأمينات والشئون الاجتماعية .

٣ - تبادل الخبرات والزيارات والمعارض بين البلدين .

- ٤ - فتح مجالات التدريب في كلا البلدين للكوادر العليا والوسيطه في مجالات العمل الاجتماعي بما يضمن رفع قدرات القوى البشرية العاملة في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية والتأمينات والشئون الاجتماعية .
- ٥ - المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل التي تعقد في كلا البلدين .
- ٦ - التعاون في مجال وضع البرامج والمناهج التي تفعل عمل المراكز والمؤسسات والمجالس والهيئات الاجتماعية .
- ٧ - التضامن في مجال رسم خريطة العمل الاجتماعي في كلا البلدين .
- ٨ - التعاون في مجال إنشاء وإدارة مراكز المعلومات والشبكات القومية المختصة في مجال العمل الاجتماعي .

(المادة الثانية)

يعمل كل من الطرفين على توسيع إقامة التعاون الاجتماعي بينهما في مجال التخطيط الاستراتيجي من خلال تبادل الزيارات والخبرات في كلا البلدين للوقوف على الخطط والبرامج والمشروعات في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية والتأمينات والشئون الاجتماعية بالتركيز على تجربة الدولتين في مجالات :

- ١ - محاربة الفقر .
- ٢ - علاج الظواهر السالبة .
- ٣ - رعاية وكفالة الأيتام .
- ٤ - برامج تنمية المرأة .
- ٥ - اعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية .

(المادة الثالثة)

يعمل كل من الطرفين على التعاون الثنائي في إطار القوانين والتشريعات على النحو التالي :

- ١ - التعرف على القوانين والتشريعات التي تحكم أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية والتأمينات والشئون الاجتماعية في كلا البلدين .
- ٢ - الاستفادة من خبرات البلدين في تطوير واستحداث التشريعات التي تنظم العمل الاجتماعى .

(المادة الرابعة)

يعمل كل من الطرفين على تبادل الخبرات والمعارف في مجالات الدراسات والبحوث والمعلومات من خلال الآتى :

- ١ - تبادل الدراسات الاجتماعية التي تجرى في كل من البلدين والتعاون في إجراء الدراسات والبحوث المشتركة .
- ٢ - تبادل المعلومات والآراء حول استحداث نظم شبكات المعلومات والربط بينها في البلدين .
- ٣ - تبادل الدوريات والنشرات .
- ٤ - فتح مجالات التعاون بين المؤسسات البحثية في كلا البلدين .

(المادة الخامسة)

يعمل كل من الطرفين على التنسيق والتشاور بينهما في مجالات التعاون الخارجى من خلال الآتى :

- ١ - التنسيق بين الجهات المختصة في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية والتأمينات والشئون الاجتماعية أثناء مشاركة كل من البلدين في المحافل الدولية والإقليمية (العربية والأفريقية) .
- ٢ - التنسيق والتعاون في مجال المصادقة على الاتفاقيات الدولية في مجال العمل الاجتماعى وبرامج تنفيذها .

(المادة السادسة)

يسعى الطرفان إلى تدعيم التعاون المشترك في مجالات المعاشات والتأمينات الاجتماعية على النحو التالي :

- ١ - التعرف على نظم وبرامج الضمان الاجتماعي .
- ٢ - التعرف على تنمية الموارد البشرية في ظل أنظمة التأمينات الاجتماعية .
- ٣ - تبادل الخبرات في مجال نظم الأرشيف وحفظ الوثائق والمعلومات الخاصة بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية .
- ٤ - تبادل المعلومات والخبرات في مجال أنظمة التأمينات الاجتماعية والمعاشات .

(المادة السابعة)

يتبادل الطرفان الخبرات في مجال المصارف والمؤسسات المالية والاجتماعية من خلال :

- ١ - التعرف على السياسات الكلية في كلا البلدين في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية وما يخصص في الموازنة العامة للتنمية الاجتماعية .
- ٢ - تبادل الخبرات بين المصارف الاجتماعية والمؤسسات المالية المنشأة في الدولتين بهدف خدمة مجالات العمل الاجتماعي والفئات المستهدفة في مجالات محاربة الفقر وتقليص الأسر الفقيرة وسائل الإنتاج والمشروعات الصغيرة الاستثمارية والإنتاجية .

(المادة الثامنة)

يسعى الطرفان إلى تعزيز التعاون والتنسيق في مجال المرأة من خلال :

- ١ - تبادل الخبرات والزيارات بين المؤسسات والهيئات والمنظمات النسوية في كل من البلدين للتعرف على البرامج والأنشطة الخاصة بالمرأة .
- ٢ - التعرف على الامتيازات والحقوق والواجبات الخاصة بالمرأة في كل من البلدين .
- ٣ - الوقوف على أنشطة المرأة ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

(المادة التاسعة)

يتعاون الطرفان في مجال حقوق الطفل من خلال :

- ١ - تبادل الخبرات والزيارات والمعلومات في المجالات التالية :
 - رعاية وتأهيل الفئات الخاصة .
 - إدارة مؤسسات الطفولة .
- ٢ - مناهج وبرامج إدخال الخدمة الاجتماعية في المؤسسات التعليمية المعنية .

(المادة العاشرة)

يشجع الطرفان التعاون وتبادل الخبرات ورفع القدرات في مجال رعاية وتأهيل

الفئات الخاصة في البلدين عبر :

- ١ - المشروعات والبرامج الخاصة بالتأهيل المجتمعي .
- ٢ - الامتيازات والإعفاءات الخاصة بالمعاقين .
- ٣ - المجالس والمؤسسات والاتحادات التي تنظم عمل المعاقين .
- ٤ - فتح قنوات اتصال بين الجمعيات والاتحادات العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين في كلا البلدين .
- ٥ - تبادل الخبرات والزيارات بين العاملين في مؤسسات ومراكز التأهيل المهني .
- ٦ - الاستفادة من تجربة السودان في تصنيع الأطراف الصناعية من المواد المحلية .

(المادة الحادية عشرة)

يتعاون الطرفان في مجال التدريب والتأهيل ورفع القدرات البشرية من خلال :

- ١ - الاستفادة من مراكز التدريب الوطنية في كلا البلدين لتدريب الكوادر في مجالات التخصص .
- ٢ - الاستفادة من برامج ومناهج التدريب في كلا البلدين في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية والتأمينات والشئون الاجتماعية على أن تغطي برامج التدريب القيادات العليا والوسيطات وتدريب المدربين والقيادات الشعبية على المستويين الرسمي والتطوعي .

(المادة الثانية عشرة)

تشكيل لجنة مشتركة تضم قيادات كل من الطرفين تجتمع مرة كل عام بالتناوب في كل من البلدين لوضع البرامج التنفيذية لهذا الاتفاق ومتابعة وتقييم وتقديم مستوى تنفيذه وتقديم المقترحات التي تضمن تعميق التعاون في هذا المجال .

(المادة الثالثة عشرة)**زيارات الوفود والأشخاص**

- ١ - يتحمل الجانب المرسل مصاريف السفر ذهابا وإيابا .
- ٢ - يتحمل الجانب المضيف نفقات الإقامة الكاملة المناسبة والتنقل الداخلي .
- ٣ - يتحمل الجانب المضيف تكاليف العلاج للحالات الطارئة .

(المادة الرابعة عشرة)**الترتيبات المالية الخاصة بإقامة المعارض**

- ١ - يتحمل الجانب المرسل مصاريف النقل ذهابا وإيابا بالإضافة إلى نفقات التأمين على المواد المعروضة .
- ٢ - تحمل الجانب المضيف النفقات اللازمة للنقل الداخلي وإقامة المعارض والقيام بأعمال الدعاية لها كالإعلانات والنشرات والملصقات وطاقات الدعوات وأماكن إقامتها .
- ٣ - يقوم الجانب المضيف باتخاذ كافة الإجراءات الأمنية على المواد الثقافية المعروضة .

الدورات التدريبية :

يتحمل الطرف المستفيد كامل نفقات الدورات التدريبية التي يجريها لمصلحته الطرف الآخر .

(المادة الخامسة عشرة)

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ تسلم الجانب المصري للإخطار الكتابي من الجانب السوداني بإتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لذلك ، ويظل ساريا لمدة خمس سنوات ، يحدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر - كتابة - برغبته في إنهائه قبل ستة أشهر من تاريخ الإنهاء .

حرر هذا الاتفاق في القاهرة بتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٢ م (الموافق ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٣ هـ) باللغة العربية من أصلين لكل منهما ذات الحجية .

عن

حكومة جمهورية السودان

د. / عصام أحمد البشير

وزير الإرشاد والأوقاف

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

الدكتورة / أمينة الجندي

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

قرار وزير الخارجية**رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٥****وزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٦ بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١١ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون في مجال التأمينات والرعاية والتنمية الاجتماعية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٩ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٢ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٥ ؛

وعلى قرار وزير الخارجية رقم ٣٩ بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٧ ؛

قرر :-

(مادة أولى)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون في مجال التأمينات والرعاية والتنمية الاجتماعية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٩

(مادة ثانية)

يعمل بالاتفاق المشار إليه بالمادة الأولى من هذا القرار اعتباراً من ٢٠٠٥/٣/١٦ ، ويلغى كل ما يخالف ذلك

صدر بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣٠

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط